

في هذا الإطار، نطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن تحقيق التوازن بين النصوص القانونية التي تحمي الموظف العام ومنح الإدارة صلاحيات تقديرية واسعة خلال عملية المساءلة التأديبية؟ يتناول النص إشكالية التوازن بين الفاعلية الإدارية في التأديب والواقع التنظيمي في الجزائر، مع التأكيد على أهمية منح صلاحيات للرئيس الإداري وتوفير الضمانات للموظف لتفادي التعسف. وفي هذا السياق،